اتهمتها بمحاولة تهريب الوقود إلى دولة عربية

إيران تحتجز «ناقلة» ثالثة في الخليج.. وتستبعد اندلاع نزاع

عواصم ـ وكالات: أعلنت إيران أمس مصادرتها «سفينة أجنبية» في الخليج، في ثالث عملية من نوعها خلال أقل من شهر، لكنها قللت من احتمال اندلاع نزاع في المنطقة القابعة على «برميل بارود»، وسط تساؤلات عن ماهية الرد الغربي الذي مازال يتخبط في مبادرات تارة من واشنطن وأخرى من لندن لحماية الملاحة في المنطقة الاستراتيجية التي يمر منها نحو ثلث نفط العالم. وفيما تستعر «حرب الناقلات» مع الغرب منذ شهور، قالت قوات الحرس الثوري البحرية إنها احتجزت السفينة التي لم تحدد جنسيتها على الفور. وأوقف سبعة أجانب من أفراد طاقمها من جنسيات مختلفة، خلال هذه العملية التي تمت الأربعاء الماضي، بحسب وكالات الأنباء الإيرانية. ونقلت وكالة أنباء «ارنا» الرسمية عن بيان للحرس الثوري أن السفينة المحتجزة كانت «تحمل 700 ألف لتر من الوقود المهرب» في شمال الخليج. وأوضحت الوكالة انه تم نقل السفينة إلى ميناء بوشهر و«تسليم شحنتها من الوقود المهرب إلى السلطات».

وبحسب قائد المنطقة الثانية للقوة البحرية لحرس الثورة العميد رمضان زيراهي، كانت السفينة «الأجنبية قد تلقت الوقود من سفن أخرى لنقلها إلى دول عربية، وتم توقيفها قرب جزيرة فارسي بعد التنسيق مع السلطات القضائية». ورغم ذلك، قلل رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية للجيش الإيراني الجنرال أحمد رضا بوردستان من مخاطر اندلاع نزاع في الخليج. وقال: «للوهلة الأولى، قد يظهر أن الوضع في الخليج يتجه نحو نزاع عسكري لكن بالنظر عن كثب، نرى أن احتمال وقوع هكذا نزاع بات أقل». وأكد الجنرال الإيراني كما نقلت عنه وكالة مهر للأنباء أن «القدرات العسكرية لقواتنا المسلحة قوية لدرجة أن أعداءنا لا يجرؤون على اتخاذ الخيار العسكري ضدنا». لكنه شدد على أن «الخليج أشبه ببرميل بارود وأي انفجار قد يؤدي إلى كارثة كبرى». ويعبر مضيق هرمز ثلث النفط المنقول بحرا في العالم، بحسب الوكالة الأميركية لمعلومات الطاقة.

في 14 يوليو، اعترضت إيران ناقلة النفط «رياح» التي ترفع علم بنما، متهمة إياها أيضا بنقل نفط مهرب.

وبعد 5 أيام، في 19 يوليو، احتجزت البحرية الإيرانية ناقلة النفط «ستينا امبيرو» السويدية التي ترفع علم بريطانيا، واتهمتها بأنها «خرقت قانون البحار الدولي».

جاء احتجاز «ستينا ايمبيرو» بعد 15 يوما من احتجاز السلطات البريطانية في جبل طارق ناقلة النفط الإيرانية «غريس 1» بتهمة تهريب النفط إلى سورية في خرق لعقوبات الاتحاد الأوروبي عليها. وأعلنت بريطانيا بعد ذلك أنها أمرت بحريتها بمرافقة السفن المدنية التي ترفع علمها في مضيق هرمز.

طهران: العقوبات على ظريف جاءت بعد رفضه الدعوة للقاء ترامب

طهران ـ أ.ف.پ: قال مسؤولون إيرانيون إن العقوبات الأميركية على وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف جاءت كعقاب له بعد رفضه دعوة للقاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب. وذلك بعدما كشفت مجلة «النيويوركر» أن السيناتور الأميركي الجمهوري راند بول قام وبمباركة من ترامب، بدور الوسيط في دعوة وزير الخارجية الإيراني إلى البيت الأبيض.

وأكد مسؤولون إيرانيون أمس تلك المعلومات. وأعلن المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي «خلال لقاء مع سيناتور، دعي ظريف لاجتماع ثم فرضت عليه عقوبات». وأضاف ربيعي في تصريح بثه التلفزيون الحكومي «بالنسبة لحكومة تقول دائما إنها (تفضل) المفاوضات، ثم تفرض عقوبات على وزير خارجية...أليس هذا أمرا سخيفا؟». وأكد شمخاني، في إشارة إلى حملة الضغط التي أطلقتها واشنطن ضد إيران، أن «فرض عقوبات على وزير الخارجية الإيراني الشريف بعد رفض مقترح ترامب إجراء محادثات مباشرة يثبت أن قطار الضغط الأقصى توقف عند محطة الفشل».

واشنطن تواجه صعوبات في تشكيل تحالف دولي لحماية السفن في الخليج

سيدني ـ أ.ف.پ: تواجه واشنطن صعوبات في تشكيل تحالف دولي في الخليج لحماية السفن التجارية التي تعبر مضيق هرمز بسبب مخاوف حلفاء الولايات المتحدة من الانجرار إلى نزاع مع إيران.

وفي حين يتصاعد التوتر في الخليج منذ الانسحاب الأميركي في مايو 2018 من الاتفاق حول النووي الإيراني، وإعادة واشنطن للعقوبات الصارمة ضد طهران، ما يزال الغربيون يرفضون حتى الآن الاقتراح الأميركي بنشر قوى عسكرية إضافية لمرافقة سفنهم في هذه المنطقة.

وأعلنت أستراليا، وهي آخر حليف يعبر عن شكوكه، انها «تدرس بشكل جدي» الطلب «المعقد» للولايات المتحدة، لكنها لم تتخذ قرارا بعد. وقالت وزيرة الدفاع الأسترالية ليندا رينولدز أمس «نحن قلقون للغاية إزاء التوتر المتصاعد في المنطقة ونندين بشدة الهجمات على التجارة البحرية في خليج عمان». وأضافت في مؤتمر صحافي عقب اجتماع في سيدني مع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو ووزير الدفاع الجديد مارك إسبر، «في نهاية الأمر، سنقرر كما نفعل دائما، ما هي مصلحتنا الوطنية». وأطلقت الولايات المتحدة فكرة التحالف في يونيو اثر هجمات تعرضت لها عدة سفن في منطقة الخليج، بعد ان نسبتها الى إيران التي تنفي ذلك. وتقضي الفكرة بان ترافق كل دولة سفنها التجارية عسكريا بدعم من الجيش الأميركي الذي سيتولى المراقبة الجوية للمنطقة وقيادة العمليات.

ورفض الأوروبيون العرض، لأنهم لا يريدون المشاركة في سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتمثلة في ممارسة «الضغوط القصوى» على إيران، وخوفا من تحوله الى نزاع عسكري مباشر. كما انهم يحاولون الحفاظ على الاتفاق حول النووي الإيراني. ولدى سؤاله عن هذا التردد بدا بومبيو، وهو أحد مهندسي السياسة الإيرانية، منزعجا. وقال: «لا تصدقوا ما تذكره الصحافة، هناك الكثير من المحادثات الجارية مع جميع البلدان، مثل أستراليا، وجميعها تأخذ هذا الطلب على محمل الجد». وتابع: «انني على اقتناع بأنه سيكون لدينا تحالف دولي».

من جهته، بدا وزير الدفاع الذي وعد بإصدار بيانات «في الأيام المقبلة»، أكثر ليونة، مشيرا الى ان ردود الحلفاء جاءت «متنوعة». وقال إسبر إن «الهدف لا يزال هو نفسه سواء أكانت عملية تقودها الولايات المتحدة أو طرف آخر، شراكة أوروبية» في تلميح إلى أن واشنطن يمكن أن تتخلى عن قيادة العملية. وأضاف: «كلاهما يحقق الهدف نفسه: توحيد الجهود متن اجل ضمان حرية الملاحة». ويبدو أن الشركاء الأوروبيين أكثر ميلا للمقترح البريطاني الذي دعا إليه وزير الخارجية الجديد دومينيك راب الاسبوع الماضي، والذي يقترح تشكيل «مهمة أوروبية» تكون خارج الاتحاد الأوروبي وحتى خارج حلف شمال الاطلسي «الناتو».

الكويت ترحب: ركيزة أساسية لترسيخ الأمن والاستقرار وصياغة مستقبل مشرق للسودان

السودانيون يوقعون بالأحرف الأولى على وثيقة الإعلان الدستوري.. والنهائي منتصف أغسطس

احد قادة المعارضة السودانية أحمد ربيع ونائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي محمد حمدان دقلو بعد التوقيع على الإعلان الدستوري في الخرطوم امس (أ.ف.پ)

لمشاهدة الفيديو

عواصم ـ وكالات: وقّع المجلس العسكري الانتقالي السوداني وقوى اعلان الحرية والتغيير التي تقود الحركة الاحتجاجية في البلاد امس، بالأحرف الأولى على إعلان دستوري ما يمهد الطريق أمام تشكيل حكومة انتقالية، إذ من المقرر أن يوقع الجانبان بشكل نهائي الاعلان الدستوري يوم 17 أغسطس الجاري.

وقالت عضو فريق التفاوض بقوى الحرية والتغيير ابتسام السنهوري في تصريح صحافي إن الاعلان الدستوري يمهد الطريق لتأسيس نظام برلماني في البلاد، حيث تكون معظم الصلاحيات التنفيذية لدى رئاسة الوزراء.

وأضافت أن مجلس الوزراء سيتكون من 20 وزيرا يتم تعيينهم من خلال رئيس الوزراء ويصادق عليهم مجلس السيادة، متوقعة أن تكون نسبة قوى الحرية والتغيير في المجلس التشريعي 67٪ والبقية للقوى المساهمة في الثورة من خارج قوى الحرية والتغيير.

وأكدت السنهوري أن جهاز الأمن والمخابرات يخضع للسلطة السيادية والتنفيذية في حين تتبع الشرطة مجلس الوزراء فيما تتبع القوات المسلحة و«الدعم السريع» القائد العام للقوات المسلحة الخاضعة للمجلس السيادي.

وأشارت الى أنه سيتم اختيار رئيس القضاء والمحكمة الدستورية من قبل مجلس القضاء العالي، كذلك سيكون هناك مجلس النيابة العامة.

من جانبه، وصف مبعوث الاتحاد الأفريقي للسودان محمد الحسن ولد لبات وثيقة الإعلان الدستوري، التي تم التوقيع عليها امس، بأنها «تحول كبير في مسار الثورة السودانية»، وأنها تؤسس للمرحلة الانتقالية التي سيتولى فيها المدنيون الريادة. وقال لبات «بلا شك هناك تحديات كبيرة ستواجه الحكومة المدنية التي ستتأسس قريبا والمجلس السيادي أيضا الذي سيتولى إلى جانب الحكومة المدنية مهام المرحلة الانتقالية، لكنني واثق جدا في الإرادة القوية القادرة على تخطي كل تلك التحديات وعبورها بنجاح».

وعقب التوقيع على الوثيقة توالت ردود الفعل الدولية، حيث أعرب مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية أمس، عن ترحيب الكويت بالتوقيع على الوثيقة الدستورية.

وأكد المصدر أهمية هذه الوثيقة باعتبارها «ركيزة أساسية لترسيخ الأمن والاستقرار والسلام وصياغة مستقبل مشرق للأشقاء».

وثمن الجهود التي بذلتها جميع الأطراف وتعاونهم على تغليب مصلحة وطنهم العليا للوصول إلى التوقيع على هذه الوثيقة «الحيوية والمهمة» مؤكدا «وقوف الكويت إلى جانب السودان الشقيق ودعمه فيما يحقق أمنه واستقراره». ورحبت المملكة العربية السعودية بالتوقيع، وقال مصدر مسؤول بوزارة الخارجية السعودية لوكالة الأنباء السعودية (واس): «إن الاتفاق على الوثيقة الدستورية والتوقيع عليها يعدان خطوة ونقلة نوعية من شأنها الانتقال بالسودان الشقيق نحو الأمن والسلام والاستقرار».

كما أعربت مصر عن ترحيبها بالاتفاق واعتبرت في بيان صادر عن وزارة الخارجية امس، الاتفاق «خطوة مهمة على الطريق الصحيح ونحو تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد».

ورحبت مملكة البحرين بالتوقيع، وأكدت وزارة الخارجية البحرينية في بيان صحافي «أهمية هذه الخطوة في المضي بالبلاد نحو الاستقرار والسلام الدائمين وتحقيق تطلعات الشعب السوداني في التنمية والتقدم».

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

الاحتلال ينكل بالأسرى المضربين عن الطعام ضد اعتقالهم إدارياً

عواصم ـ وكالات: اتهم نادي الأسير الفلسطيني سلطات الاحتلال الإسرائيلية امس، بتعمد التنكيل بأسرى فلسطينيين مضربين عن الطعام منذ فترات متفاوتة ضد اعتقالهم إداريا.

وقال نادي الأسير، وهو «منظمة غير حكومية»، في بيان صحافي، إن إدارة السجون الإسرائيلية «تواصل إجراءاتها التنكيلية بحق الأسرى المضربين بعزلهم في زنازين لا تصلح للعيش الآدمي، ووضعهم على مدار الساعة تحت استفزازات السجانين لاسيما في محاولتهم عرض الطعام على المضربين». وأضاف البيان أن الأسرى المضربين «يتعرضون لعمليات نقل مستمرة في رحلة عذاب إضافية في محاولة مستمرة لكسر معركتهم ضد سياسة الاعتقال الإداري».

وأشار البيان إلى أنه «لا توجد حوارات جدية يمكن أن تفضي إلى تحقيق هدف الأسرى المضربين والمتمثل بإنهاء اعتقالهم الإداري». وبحسب نادي الأسير، يواصل ثمانية أسرى فلسطينيين إضرابهم عن الطعام رفضا لاعتقالهم الإداري، أقدمهم ثلاثة مضربون منذ 35 يوما «وسط ظروف صحية واعتقالية صعبة». وأعلن أن 40 أسيرا في سجن «النقب الصحراوي» سيشرعون اليوم، في إضراب إسنادي جديد مع الأسرى المضربين، وذلك بعد أن أنهت الدفعة الأولى من البرنامج الإسنادي إضرابها والتي ضمت 20 أسيرا جميعهم من الهيئة التنظيمية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

من جهة أخرى، اقتحم 84 مستوطنا امس، المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة بحراسة مشددة ومعززة من عناصر الوحدات الخاصة بشرطة الاحتلال الإسرائيلي.

تظاهرات جديدة في هونغ كونغ وبكين تحذر «القوى الغاشمة»

جانب من مظاهرة في هونغ كونغ أمس (أ.ف.پ)

لمشاهدة الفيديو

عواصم ـ وكالات: عاد المتظاهرون الى شوارع هونغ كونغ امس، لمواصلة ضغوطهم على السلطات لإلغاء قانون تسليم المطلوبين للصين، في حين حذرت بكين من انها لن تبقى «مكتوفة الأيدي» في مواجهة «قوى غاشمة» ضد الوحدة الوطنية، وذلك وسط استخدام الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق تجمعات في المستعمرة البريطانية السابقة.

وفرقت شرطة مكافحة الشغب بالغاز المسيل للدموع مجموعات من المتظاهرين في حي شونغ وان الراقي في جزيرة هونغ كونغ. وسرعان ما انضم المتظاهرون المتفرقون الى مجموعة أكبر، قرب مكتب الاتصال الذي يمثل مصالح بكين في هذه المنطقة. وغداة صدامات مساء امس الأول، بين محتجين وعناصر من الشرطة في حي تسيم شا تسوي، في الطرف الجنوبي من كولون قبالة جزيرة هونغ كونغ، انتقدت وكالة أنباء الصين الجديدة «القوة الغاشمة» التي تهدد أسس مبدأ «بلد واحد ونظامان». وحذرت الوكالة من ان «الحكومة المركزية لن تبقى مكتوفة الأيدي ولن تسمح باستمرار الوضع».

وقالت فلورنس تونغ المحامية المتدرجة (22 عاما) أثناء تظاهرة في حي تسونغ كوان او السكني «أشعر بالقلق اكثر مما أشعر بالتفاؤل». وأضافت «لدينا انطباع انه أيا يكن العدد، لا نستطيع تغيير حكومتنا».